



تصويب

للملحق رقم ٧ جيم

( A/31/7C )

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦

نيويورك

وكالة الأمم المتحدة  
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

الحسابات

عن

السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥

و

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

تصويب

- ١ - يُضم الفصل الأول والثالث ويستعاض عنهما بالنص المرفق
- ٢ - يعاد تبعاً لذلك ترقيم الفصل الرابع ليصبح الفصل الثالث

## أولاً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات

١ - قام المجلس ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة والنظام المالي لكل من الأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، بفحص حسابات الوكالة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ على نحو ما وردت في البيانات الأول والثاني والثالث والرابع والجدول المؤيدة المتعلقة بها والملاحظات المتصلة بتلك البيانات والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

### نطاق المراجعة

٢ - أجرى المجلس الفحص طبقاً للمادة الثانية عشرة من الأنظمة المالية للأمم المتحدة ومرفقها وذلك بقدر ما تنطبق على وظائف المراجعة الخارجية للحسابات .

### قيود نطاق الفحص

٣ - في عام ١٩٧٥ ، وسبب الاضطرابات الأهلية المتصاعدة التي حدثت في لبنان ، عرقلت عمليات الوكالة بصورة خطيرة سواء في المكتب الميداني أو في المقر الموجود في بيروت . وقررت الإدارة نقل عمليات المقر من لبنان كيما تتمكن من مواصلة وظائفها . وحيث أنه لم يكن ممكناً إيجاد أماكن مناسبة في عمان لكافة موظفي المقر الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ موظف ، فقد تحتم تقسيم الموظفين فانتقلت الإدارة والشؤون المالية إلى فيينا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ وانتقلت الإدارات الأخرى إلى عمان على مدى فترة ثلاثة أشهر في أوائل عام ١٩٧٦ .

٤ - وقبل نقل الأعمال المالية والإدارية إلى فيينا ، لم يكن في مقدور الموظفين المعنيين أن يعملوا إلا بصورة متقطعة في الفترة الأخيرة من عام ١٩٧٥ . وكان من بين هذه المجموعة شعبية تجهيز البيانات التي تتولى مسك دفاتر الحسابات . وقد تمكنت الوكالة من الانتهاء من اعتماد حسابات عام ١٩٧٥ في تموز / يوليه ١٩٧٦ عن طريق استئجار خدمات آلة حاسبة من فيينا لبعض الوقت ، وتشغيل الآلة الحاسبة التي تمتلكها الوكالة في بيروت كلما أمكن ذلك باستئجار موظفين بقوا هناك ، وتجهيز كشوف المرتبات والمعلومات الأساسية عن عام ١٩٧٦ فقط .

٥ - وكان فحصنا محدوداً لأننا لم نتمكن من زيارة لبنان أو الحصول على الوثائق المناسبة المتعلق من دقة وصحة المصروفات المسجلة التي بلغت ٢٠ مليون دولار تقريباً والتي قدرت الإدارة أن المكتب الميداني في لبنان قد تكبدها في عام ١٩٧٥ .

٦ - ولم ينم علمنا ما يشير إلى أن المعاملات المالية للعمليات الميدانية خارج لبنان لم تسجل على الوجه الصحيح . ومع ذلك فإننا وضعنا في الاعتبار عدم قدرتنا على التحقق من المصروفات المقدرة في لبنان ، فإننا نستطيع أن نقرر فقط ما يلي :

- ( أ ) ان المعاملات المالية للعمليات التي تمت خارج لبنان سجلت على نحو صحيح غير أن البيانين الأول والثاني قد لا يعكسان بصورة صحيحة مجموع المعاملات لذلك العام ،
- ( ب ) وأن البيانين الثالث والرابع يفرضان على نحو مقبول المركز المالي للوكالة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ باستثناء أثر أية تسويات كان الأمر سيتطلب تنفيذها لو أننا تمكنا من التحقق من المصروفات المقدرة في لبنان .
- ٧ - وبالإضافة الى ذلك ، تشمل الميزانية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ مبلغ ٢٥ مليون دولار من الأصول ومعظمها بنود الجرد الشهري ، في المكتب الميداني للبنان ، وكذلك حسابات واجبة الدفع قدرها ٤١ مليون دولار لم يمكن التحقق منها .
- ٨ - وعلاوة على ذلك ، فإننا لم نتلق تصديقات مصرفية مستقلة لأرصدة المصارف في لبنان وهي مسجلة بمديونية على المكشوف بما قيمته ٢٥٠٠٠٠٠ دولار تقريبا .
- ٩ - ومع أن تكلفة حيازة الأراضي والمباني والمعدات تحمل بكاملها على مصروفات سنة الشراء أو البناء طبقا لما جرت عليه الوكالة ، فقد تبقى في الحسابات المسجلة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ مبلغ قدره ٣٦ مليون دولار تقريبا من الأصول الثابتة بقيمة التكلفة الأصلية . ويشمل ذلك مبلغا قدره ٤ مليون دولار لتكاليف المكتب الميداني للبنان ومبلغا غير محدد للأصول الخاصة بالمقرر والتي خلفت هناك .

### شكــــــــــــــــر

- ١٠ - يسجل مجلس مراجعي الحسابات تقديره لما قدمه المفوض العام للوكالة ومعاونوه وهيئة موظفيه من تعاون ومساعدة .

### رأى مراجعي الحسابات

- ١١ - لقد قمنا بفحص البيانات المالية التالية المرفقة ، المرقمة من الأول الى الرابع ، والمعدة على الوجه الصحيح ، والجداول المتعلقة بها والخاصة بوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وذلك عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ . وشمل فحصنا استعراضا عاما لاجراءات المحاسبة وما رأينا أن الظروف تقتضيه من فحص سجلات المحاسبة وغيرها من المستندات المؤيدة ، باستثناء ما أشير اليه من تقييد لنطاق المراجعة في الفقرة ٥ من تقريرنا .

١٢ - ونتيجة لفحصنا ، نرى أن البيانات المالية تعكس على نحو صحيح المعاملات المالية المسجلة عن السنة المذكورة ، وهي معاملات تمت وفقا للنظام المالي والتفويض التشريعي ، وتخضع للملاحظات الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من تقريرنا المتعلقتين بالبيانات الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي ، وانها تعرض على نحو واضح المركز المالي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(توقيع) أ. أوسي

المراجع العام للحسابات في غانا

(توقيع) ج. ج. ج. ماكدونيل

المراجع العام للحسابات في كندا

(توقيع) أ. مارتينيز زوليتا

المراقب العام للحسابات في كولومبيا

٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦